

تعقيب على " تقرير "

المركز العربي للدراسات والتوثيق ألمعلوماتي الأردني (الناطور)

بقلم: د. أحمد حسن دحلي

نشر " المركز العربي للدراسات والتوثيق ألمعلوماتي - الناطور - الأردني " في 20 ابريل 2014 " تقريرا " بعنوان " إعادة تفعيل التحالف الاريتري الإسرائيلي للسيطرة على البحر الأحمر. " وبعد فراغي من قراءة هذا " التقرير " ترددت كثيرا في كتابة هذا التعقيب خروجا على قاعدة أو منطق " وإذا خاطبك الجاهلون فقل سلاما ". ويعود سبب ترددي في سطر هذا الرد الى ان " التقرير " مكتظ بالأخطاء وحافل بالمغالطات الجغرافية والتاريخية والسياسية والعسكرية الفادحة والفاضحة في كل صفحاته الإحدى عشر والتي تكشف حقيقته وتعريه، ولكني قررت سطره لتصويب بعض تلك المغالطات والأخطاء الجغرافية والتاريخية والسياسية والعسكرية، للحيلولة دون حدوث ثمة إرباك أو تضليل لدى قراء " مركز الناطور " الذين لا يعرفون الحقائق الأساسية عن ارتريا الثورة والدولة.

ويتلخص ردنا على هذا " التقرير " في تسجيل الملاحظات على ابرز النقاط التي عرضها، ثم تقديم بعض المعلومات الأولية عن حقيقة وطبيعة العلاقة بين ارتريا وإسرائيل.

أولا: ملاحظتنا على " التقرير "

1 - يقوم " تقرير " " المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي " على أرضية بعيدة عن روح ومنطق الدراسات الجادة والتوثيق العلمي الدقيق، ويرتكز على منهجية عشوائية قائمة على القفز على الأحداث بعينها من ناحية، والقفز بين بعض " الأحداث " المختلفة بصورة بهلوانية من ناحية أخرى، تربك القارئ، لكونها تلوي عنق الروح العلمية عبر تبني منطق " عنزة ولو طارت ".

2 - وردت في الصفحة الأولى من " تقرير الناطور " " معلومة " غريبة على الأقل لنا، تفيد بأن " منظومة العلاقات الاريترية الإسرائيلية شهدت تطورات بالغة الدلالة مهدت السبل أمام إسرائيل للهيمنة المطلقة على المدخلين الشمالي للبحر الأحمر إيلات والمدخل الجنوبي باب المنذب والجزر الواقعة في جنوب البحر الأحمر.

2 - 1 - هل يعقل أن تكون علاقة إسرائيل بدولة ارتريا هي التي مهدت " للهيمنة الإسرائيلية المطلقة " على المدخلين الشمالي والجنوبي للبحر الأحمر، سؤال لا يحتاج الى إجابة!

2 - 2 - هذا الحكم وغيره من الأحكام التي يطلقها " مركز الناطور " على عواهنها في هذا " التقرير "، لا يمكنها أن تنطلي على أحد، وإن دلت فإنما تدل عن مستوى وقيمة " مركز الناطور " في حقل الدراسات وألا بحاث والمعلومات والتوثيق ليس إلا.

3 - ورد في الصفحة الأولى من " التقرير " " فقدان الدول العربية السيطرة على البحر الاحمر مما دفع اسرائيل الى ملأ هذا الفراغ بمضمون عسكري ولوجستي." ثم في الصفحة الثانية جاء " ملأ الفراغ في ساحة البحر الاحمر بمضامين غير عربية... هذا الفراغ راحت دول مثل اريتريا وجيبوتي وإسرائيل تعمل على ملأه بنسق غربي."

3 - 1 - البحر الاحمر بحر دولي لا يمكن لأحد السيطرة عليه.

3 - 2 - منذ متى سيطرة الدول العربية على البحر الاحمر، ومنذ متى فقدت تلك السيطرة؟ لا يجيب " مركز الناطور " على ذلك لأسباب معروفة، وهي ان الدول العربية لم تسيطر على البحر الاحمر حتى تفقد سيطرتها عليه.

3 - 3 - هل يمكن تصور ان دول ثلاث مثل ارتريا وجيبوتي وإسرائيل أن تسيطر على البحر الاحمر بطوله وعرضه، حتى ولو لم نأخذ في الاعتبار طبيعة العلاقة بين هذه البلدان الثلاثة؟!!

3 - 4 - ألا يعلم المسئولون عن " المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي " بأن جيوتي دولة كاملة العضوية في الجامعة العربية، أم إنهم يشكون في عروبتها؟!!

3 - 5 - يبدو ان " مركز الناطور " يجهل طبيعة علاقة اسرائيل الاستراتيجية مع الغرب من ناحية، وسياسة الحكومة الجيوتية القائمة على استضافة القواعد الغربية والشرقية من ناحية ثانية، وطبيعة علاقة ارتريا الدبلوماسية الكلاسيكية مع الدول الغربية، بعيدا عن منطق التحالفات الاستراتيجية واحتضان القواعد العسكرية من ناحية ثالثة وأخيرة.

3 - 6 - بما أن الاردن يطل على البحر الاحمر عبر بوابة خليج العقبة، كان من المفروض و/أو المفترض ان تكون معلومات " مركز الناطور " الاردني عن البحر الاحمر والدول المطلة عليه وسياسات تلك الدول وتحالفاتها الاقليمية والقارية دقيقة الى حد ما، ولكن هيهات!

4 - " نكتشف " في الصفحة الرابعة من " تقرير " مركز الناطور " " حقيقة جغرافية " من العيار الثقيل أولا بوجود إقليم يدعى " شهين " في ارتريا، ثم " نكتشف " أيضا وجود قاعدة عسكرية إسرائيلية في اسمرا، ووقع الخيار الإسرائيلي على اسمرا لسبب كشف سره الكبير " تقرير مركز الناطور " ألا وهو قرب اسمرا من " كل من أثيوبيا والسودان واليمن. " ولو كان هذا " المركز للدراسات والتوثيق المعلوماتي " كلف نفسه " العناء الشاق " في إلقاء نظرة عابرة أو خاطفة على خريطة دول القرن الأفريقي وجنوب حوض البحر الأحمر، لتفادى على الأقل السقوط في مثل هذه الأخطاء المضحكة وليست المبكية، ولما وقع فريسة لعملية بناء " تحليلات عسكرية خطيرة " عليها، ولكن نقول مع الشاعر عمرو بن معد الزبيدي " لقد أسمعت لو ناديت حيا...!"

5 - يعتقد " مركز الناطور " بأنه يوثق حقيقة تاريخية وسياسية عندما يكتب وفي الصفحة الثانية من " تقريره " ومن دون حرج أو مراجعة تاريخية لأي موسوعة علمية في الانترنت ولا نقول في الكتب التاريخية بأن " رئيس الحكومة الإرترية المؤقتة القى خطابا في عام 1990 " ويضيف في الصفحة الخمسة بأن " إسرائيل

أقامت سفارة في العاصمة اسمره في 15 مارس 1991 عقب الإستقلال " يقصد الاستقلال.

5 - 1 - والمعروف هو إن ارتريا تحررت في 24 مايو 1991، واستقلت في 24 مايو 1993 على أثر استفتاء حر ونزيه جرى في البلاد بحضور ومشاركة منظمات اقليمية وثبه قارية وقارية ودولية ومن بينها الامم المتحدة، وفي ذلك اليوم التاريخي قال الشعب الارتري كلمته التاريخية والسياسية الفاصلة، أي نعم للاستقلال بنسبة 99،8 في المائة. والخلاصة هي ان رئيس الحكومة الارترية لم يلق ولا يمكنه إلقاء خطاب في عام 1990 قبل تحرر ارتريا من الاستعمار الأثيوبي عام 1991، وإن إسرائيل لم تفتح ولا يمكنها فتح سفارة في ارتريا قبل استقلال ارتريا عام 1993!

6 - " كشف مركز الناطور للدراسات والتوثيق المعلوماتي " عن خبر سري للغاية في الصفحة السادسة من " تقريره " مفاده إن الرئيس الارتري قام بزيارة " سرية لإسرائيل في نوفمبر 1995 " ، من دون تحديد اليوم، وذلك تفاديا للدقة إن لم نقل للإجراج.

5 - 1 - لم يقم رئيس دولة ارتريا بأية زيارة سرية لإسرائيل وغيرها من دول العالم.

6 - 2 - علاقات ارتريا الدولية قائمة على الشفافية، على عكس سياسة غير دولة في المنطقة يعرفها المشرفون على مركز " الناطور " أكثر من غيرهم.

7 - يحيطنا " مركز الناطور "، في الصفحة السادسة من " تقريره " " علما " بوجود " يهود ارتريين هاجروا إلى إسرائيل في بداية الثمانينات".

7 - 1 - هذه معلومة خاطئة على طول الخط، وذلك لعدم وجود الفلاشا في ارتريا. وكان يمكن لـ " مركز الناطور " تفادي هذا الخطأ بقليل من التأنى والجهد.

8 - والأمر العجيب والغريب هو حديث " مركز الناطور " في الصفحة السابعة من " تقريره " عن " وساطة فرنسية راهنة " بين ارتريا واليمن بشأن ارخبيل زقر

وحائش. ويبدو ان هذا " المركز " يجهل بأن تلك القضية حلت نهائيا في عام 1998 عبر مفوضية تحكيم دولية، وعليه فلا توجد حاليا أي وساطة فرنسية بين ارتريا واليمن، وان الوساطة الفرنسية انتهت في عام 1996.

9 - والأغرب مما تم التنويه إليه أعلاه، جاء في " تقرير المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي " ما يلي " في حالة افتراض ان التحكيم الدولي أقر ملكية اليمن الكاملة على الجزيرة، فلن تقبل ارتريا الانصياع، وقد عززت وجودها العسكري على الجزيرة مؤيدة من إسرائيل. ومع عدم مقدرة اليمن على طرد الوجود العسكري الاريتري من الجزيرة والذي سيكون قد عزز تماما في إطار التعاون الاسرائيلي - الاريتري فستكون هناك إشكالية يطول مداها. "

9 - 1 - ملف قضية الخلاف بين ارتريا واليمن حول ملكية بعض الجزر في جنوب البحر الأحمر اغلق نهائيا في عام 1998، ويبدو ان " مركز الناطور " استيقظ فجأة وبعد مرور زهاء عقد ونصف عقد من سباته العميق ليثير قضية ولجت سجل التاريخ، وكأنها لا تظل مطروحة على الطاولة !

9 - 2 - عندما صدر حكم مفوضية التحكيم بين ارتريا واليمن احترامته وطبقته دولة ارتريا فوريا برغم تحفظاتها عليه، وهذه شهادة شهد بها لها أعداء ارتريا قبل أصدقائها، أما الذين كانوا غارقين و/أو مستغرقين في نومهم الكهفي، فقد آن الأوان أن يستيقظوا ويراجعوا كتب وسجلات التاريخ عسى ولعل!

9 - 3 - لم يكن للدولة العبرية أي دور في الخلاف حول السيادة على بعض جزر البحر الأحمر بين ارتريا واليمن، ولكن ما العمل اذا كانت جهات عربية عديدة رأت والبعض منها مثل " المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي " يظل يريد أن يرى ما يريد رؤيته، وليس ما كان وما هو كائن على أرض الواقع؟!

9 - 4 - إن مفوضية التحكيم بين دولة ارتريا واليمن لم تعالج قضية جزيرة بعينها، بقدر ما تناولت مجموعة جزر في جنوب حوض البحر الأحمر، عادت بعض الجزر

سيادتها الى اليمن والبعض الآخر الى ارتريا، وحصلت ارتريا على حق الصيد التقليدي في بعض الجزر التي حكمت لصالح اليمن.

10 - جاء في الصفحة الثامنة من التقرير " إن التكتيك العسكري ذو المستوى الرفيع الذي استخدم في عمليات الإبرار البحري لإحتلال الجزيرة والسيطرة عليها هو تكتيك عسكري يفوق قدرة العسكرية الارترية في التخطيط والتنفيذ."

10 - 1 - لم يحدد " مركز الناطور " عن أي جزيرة يتحدث، وهذه اشكالية عامة في " تقريره" الذي يتحاشى الدقة.

10 - 2 - القوات الارترية لم تحتل أي جزيرة في أي وقت من الأوقات، ولكنها ترابط في ترابها الوطني وفي مياها الاقليمية.

10 - 3 - كيف يمكن لـ " مركز الناطور " الذي يجهل كليا تاريخ وجغرافية ارتريا أن يتحدث عن القدرة العسكرية الارترية في التخطيط والتنفيذ، فما بالك ان يعرف حقيقة قدرتها ومؤهلاتها؟!

10 - 4 - يبدو إن " مركز الناطور " يجهل بان الجيش الارتري هزم الجيش الأثيوبي، ثالث اكبر جيش في أفريقيا بعد مصر وجنوب أفريقيا، وذلك رغم الدعم العسكري غير المحدود الذي حصلت عليه أثيوبيا وعلى التوالي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ومن طرف الاتحاد السوفيتي السابق وألمانيا الشرقية السابقة واليمن الجنوبي السابق. هذا فضلا بان الارتريين وفي خضم ومعمة حرب التحرير التي دامت لثلاثة عقود كاملة اكتسبوا خبرة هائلة وحنكة عميقة في إعداد وتنفيذ التكتيكات والاستراتيجيات العسكرية التي أهلتهم على هزيمة الجيش الأثيوبي الذي كان يتفوق عليهم في العدة والعدد المقرونة بالخبراء والمستشارين من الدول الغربية والشرقية. ولذا فلا غرابة اذا غدت تكتيكات واستراتيجيات الثورة الارترية العسكرية مادة خصبة تدرس في الأكاديميات العسكرية العالمية. وهذه حقيقة أخرى يجهلها " المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي " عن ارتريا وجيشها!

11 - جاء في الصفحة العاشرة من (تقرير مركز الناطور) " إن إسرائيل قدمت صفقة أسلحة تصل قيمتها إلى أكثر من مليار دولار وقدمت مجاناً في مقابل الحصول على قواعد بحرية وجوية ومحطات الاستطلاع والرصد لخدمة قيادة العمق الإسرائيلية في البحر الأحمر "

11 - 1 - لو أتى هذا الكلام على قلم صحفي في الجرائد الصفراء والخبراء لما كان محط دهشتنا، ولكنه أتى في " تقرير مركز " يزعم انه " للدراسات والتوثيق المعلوماتي "، وهنا تكمن الكارثة والعواقب الوخيمة المترتبة عليها بالنسبة للذين يعتبرون " الناطور " مرجعاً للدراسات والتوثيق المعلوماتي، ويجهلون حقائق ووقائع ارتريا.

11 - 2 - نحن هنا بصدد معالجة منطق اللا منطق " مركز الناطور " الذي يدعي من ناحية بأن إسرائيل " قدمت صفقة أسلحة تصل قيمتها أكثر من مليار دولار مجاناً " ثم يزعم وفي نفس الصفحة والخط من " تقريره " إن تلك الصفقة هي " مقابل الحصول على قواعد بحرية وجوية ومحطات الاستطلاع والرصد " فتلك " الصفقة " إما أن تكون " مجاناً " أو " مقابل قواعد "، ولا يمكن أن تكون الاثنين معاً في آن واحد!

11 - 3 - ربما يجهل " مركز الناطور " بأن ارتريا لا تدرج عالمياً في قائمة الدول التي يفترض انه يعرفها جيداً والمحكومة بغريزة شراء وتكديس الأسلحة.

11 - 4 - والحقيقة البسيطة والمستقيمة والمنطقية هي إن ارتريا لم تحصل على أي صفقة أسلحة من إسرائيل منذ اليوم الأول لحريتها لغاية الآن، ولكنها مثلها مثل غيرها من دول العالم يحق لها تشتري الأسلحة التي تحتاج لها للدفاع عن نفسها وعن سيادتها. والجدير بالتنويه في هذا الصدد، يبدو ان " المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي " يجهل ضمن ما يجهل أيضاً بأن مجلس الامن فرض في 23 ديسمبر 2009 القرار رقم 1907 غير العادل وغير القانوني على ارتريا ومنعها ضمن أمور أخرى من شراء الأسلحة التي تحتاج إليها للذود عن نفسها، وذلك في

خرق سافر للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ذاته، والتي تنص على حق الدول في الدفاع عن النفس.

11 - 5 - ارتريا ليست من الدول التي تعقد الصفقات مثل الدول التي يفترض و/أو المفروض ان يعرفها " مركز الناطور " لحسابات معينة وعلى أنقاض حسابات أخرى!

11 - 6 - لا توجد قواعد بحرية وجوية ومحطات استطلاع إسرائيلية في ارتريا على الإطلاق. أما إذا كان يتصور ويتخيل " المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي " وجود قواعد عسكرية إسرائيلية في كل بقاع العالم بما فيها جزر الواق واق فهذا شأنه، ولن نجاريه في شطحاته!

12 - وأخير وليس آخر عنون " مركز الناطور تقريره " بغية إثارة الاحاسيس ودغدغة المشاعر بـ " اعادة تفعيل التحالف الاريتري الاسرائيلي للسيطرة على البحر الاحمر "

12 - 1 - لم ولا يوجد أي تحالف بين الدولة الارترية والدولة العبرية كما أوضحنا أعلاه حتى يمكن الحديث عن إعادته.

12 - 2 - لا تؤمن ارتريا بسياسة التحالفات والتحالفات المضادة وإنها تتأى بنفسها عنها.

12 - 3 - تناهض ارتريا سياسات السيطرة والهيمنة من أينما أتت، وإنها تعمل من أجل تعاون وشراكة الجميع لفائدة الجميع سواء في منطقة القرن الأفريقي، أو في البحر الاحمر، أو في حوض وادي النيل، أو في أي منطقة من العالم.

ثانيا: بعض الحقائق الارترية لقراء " مركز الناطور "

للحؤول دون اختلاط الأمور على قراء " تقرير المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي " نضع بعض هذه الحقائق في متناول يدهم:

1 - وقفت إسرائيل ضد نضال الشعب الارترى التحرري بدعمها للمستعمر الأثيوبي سواء في عهد الإمبراطور هيلي سلاسي (1961 - 1974) أو في عهد المجلس العسكري الأثيوبي (1974 - 1991) بالسلاح والتدريب والمستشارين، وفشلت إسرائيل في إجهاض الثورة الارترية التي حققت الانتصار الباهر على كل أعداء الشعب الارترى، محققة حلم وحق الشعب الارترى في الحرية والاستقلال على التوالي في 24 مايو 1991 وفي 24 مايو 1993.

2 - عندما أشعل نظام أقلية الأقلية التجراوية الحاكم في أثيوبيا الحرب المدمرة ضد ارتريا في عام 1998 خلف ذريعة " خلاف حدودي " وقفت الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو مع العدوان الأثيوبي على ارتريا، وذلك بتقديم كل أنواع الدعم اللوجستي لأثيوبيا وصيانة طائراتها المقاتلة. ولكن هذه المرة أيضا أحبط الشعب الارترى وقوات دفاعه بدمائهم وعرقهم الأجندة السياسية والعسكرية التي حاولت أن تنفذها الحكومة الأثيوبية بالوكالة عن الآخرين، قبل شروعها في تكرار نفس السيناريو الفاشل والكارثي في الصومال عام 2006.

3 - لا توجد قواعد أجنبية سواء كانت إسرائيلية أو غيرها سواء في التراب الارترى أو في الجزر الارترية.

4 - علاقة دولة ارتريا بالدولة العبرية غير محكومة بعقد فرويدية، وان إسرائيل حاربت ارتريا، ولكن الشعب الارترى انتصر عليها وعلى القوى الاستعمارية التي كانت تدعمها.

5 - إن دولة ارتريا لم " تهزل " إلى إسرائيل كما فعلت بعض دول المنطقة، وذلك على حد تعبير وزير خارجية مصر السابق عمرو موسى، ولكن إسرائيل هي التي أتت إلى اسمرا لكي تقيم العلاقات الدبلوماسية مع ارتريا، منتهزة سياسة ارتريا الخارجية بعد الاستقلال والتي طوت صفحة الماضي، وقالت عبر رئيس حكومتها المؤقتة حينذاك " لن نعادي اليوم من عادانا بالأمس ". ويعزى ذلك إلى ان الدول التي وقفت مع حق الشعب الارترى وثورته لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة من ناحية، ومن ناحية أخرى إن القيادة الارترية غير محكومة بمرارات الماضي القاسية

والمؤلمة، ولا بعقدة الثأر من الأعداء، بقدر ما هي منفتحة الصدر والعقل على المستقبل، ولكنها لن تلدغ مرتين من جحر واحد.

6 - العلاقة بين الدولة الارترية والدولة العبرية لا تتعدى العلاقات الدبلوماسية الكلاسيكية بين الدول، ولا ترقى على الإطلاق الى مستوى العلاقات المتشعبة الأبعاد القائمة بين إسرائيل وبعض ودول المنطقة التي من المفروض و/أو المفترض أن يعرفها المشرفون على " المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي " أكثر من سواهم، بحكم إن أهل مكة أدرى بشعابها من حيث المبدأ!

7 - لم ولا ولن تشكل دولة ارتريا أي تهديد لجيرانها ولدول منطقتها السياسية والجيوية - سياسية والجيوية - إستراتيجية ولدول المعمورة قاطبة. بالعكس، تسعى ارتريا ومنذ بزوغ فجر حريتها لإحلال السلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي وفي جنوب حوض البحر الأحمر، و تعمل جاهدة لإقامة علاقات قائمة على الاحترام المتبادل، ولإرساء دعائم التعاون والشراكة مع الجميع وبما يخدم المصالح المشتركة للجميع.

8 - لقد ساومت أكثر من دولة في المنطقة أثيوبيا سواء في عهد الإمبراطور هيلي سلاسي أو في فترة حكم العقيد منغستو هيلي ماريام بحق الشعب الارتري وثورته أبان الكفاح المسلح لكسب ود ودعم أثيوبيا في منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك، أو لحسابات سياسية قصيرة الأجل، ولكن ارتريا لم ولا ولن تساوم أبدا بحق الشعب الفلسطيني أو أي شعب آخر في تقرير المصير مهما كانت مواقف قيادات تلك الشعوب من ارتريا الثورة والدولة، بحكم إن مواقفها المبدئية الداعمة والمؤيدة لحقوق كل الشعوب ثابتة وراسخة لا تتغير ولا تتزحزح، مهما كلفها ذلك من ثمن.

9 - انتزع الشعب الارتري حريته واستقلاله بعد نضال طويل وعسير امتد لثلاثين سنة (1961 - 1991) معتمدا على إمكانياته الذاتية، ولو لم يعتمد تلك الإستراتيجية لما انتزع حريته واستقلاله. واليوم كالأمس فإنه يعتمد وبصورة أساسية على نفسه من دون أن ينكفي على ذاته، في مواجهة كل أنواع العراقيل الخارجية وفي تجاوز كل أشكال التحديات التنموية الشاملة. وعليه، فلا غرو إذا ما

شقت القافلة الارترية سبيلها دون أن تنحرف قيد أنملة عن أهدافها المحورية المتمثلة في تعزيز عرى الوحدة الوطنية في إطار التنوع، وتنفيذ سياسة التنمية المستدامة عبر المشاريع الإستراتيجية، والحرص والعمل الدؤوب من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساهمة الفعالة في بلورة أسس إستراتيجية العمل المشترك في جميع الميادين بين دول القرن الأفريقي والبحر الأحمر وحوض وادي النيل ومنطقة الخليج، خدمة لمصالح جميع شعوب منطقة ارتريا السياسية والجيو سياسية والجيو إستراتيجية.